قانون رقم (1) لسنة 2009
بشأن إصدار الموازنة العامة لدوائر حكومة دبي
عن السنة المالية 2009

—

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (7) لسنة 1995 بشأن النظام المالي للدوائر الحكومية في إمارة دبي،

وعلى قانون رقم (5) لسنة 1995 بإنشاء دائرة المالية،

وعلى القانون رقم (3) لسنة 2003 بإنشاء المجلس التنفيذي في إمارة دبي،

وعلى القرار رقم (24) لسنة 2007 بإنشاء اللجنة العليا للسياسة المالية،

وبناء على ما عرضه رئيس لجنة الموازنة العامة،

نصدر القانون الآتي:

المادة (1)

1- تقدر مصروفات الموازنة العامة لدوائر حكومة دبي عن السنة المالية 2009 بمبلغ (37.745.000.000) درهم (سبعة وثلاثون مليار وسبعمائة وخمسة وأربعون مليون درهما).

2- تقدر إيرادات الموازنة العامة لدوائر حكومة دبي عن السنة المالية 2008 بمبلغ (33.534.000.000) درهم (ثلاثة وثلاثون مليار وخمسمائة وأربعة وثلاثون مليون درهما).

3- يقدر العجز المتوقع للعام المالي 2009 بمبلغ (4.211.000.000) درهم (أربعة مليارات ومائتان وإحدى عشر مليون درهم).

توزع المصروفات والإيرادات التقديرية للسنة المالية 2009 كما يلي:

البيان	الموازنة المعتمدة (بالمليون)	النسبة المئوية
النفقات المتوقعة		
الرواتب والأجور	11.390	%30
المصروفات العمومية والإدارية	6.384	%17
التحويلات والدعم	3.877	%10
المساهمة الاتحادية المباشرة	1.200	%3
المصروفات الرأسمالية التشغيلية	2.894	%8
الإنفاق الاستثماري(مشروعات البنية التحتية)	12.000	%32
إجمالي النفقات المتوقعة	37.745	%100
الإيرادات المتوقعة		
الإيرادات الضريبية	7.500	%22
الإيرادات غير الضريبية (الرسوم والغرامات)	18.245	%55
عائد الاستثمار	3.000	%9
إيرادات النفط	4.789	%14
إجمالي الإيرادات المتوقعة	33.534	%100
العجز المتوقع	4.211	

المادة (2)

على مدراء الدوائر – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون وفي حدود الإعتمادات الواردة فيه، وفي حال طلب أية تجاوزات يتم الحصول على اعتماد الجهات المختصة.

المادة (3)

يعمل بهذه الموازنة اعتباراً من أول يناير 2009 وحتى 31 ديسمبر 2009 وينشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن راشد آل مكتوم

حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ 7 يناير 2009م

الموافق 11 محرم 1430هـ